# مقدمات لمناقشة الورقة المقدمة إلى مؤتمر باريس ٣
## من وجهة نظر نقابية

١- اللافت في توجهات الورقة الحكومية، قياسا على الصيغ السابقة التي تسربت خلال العام الماضي:

- أنها تخصص حيزا واسعا للمفاعيل المالية والاقتصادية لحرب تموز، فتضخمها إلى حد يجعلها توحي بأن الأوضاع المالية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب كانت ممتازةً!
- أنها تركز على تقليص الإنفاق أكثر منها على زيادة الضرائب وحتى الزيادات الضريبية المقترحة تؤجلها إلى سنة ٢٠٠٨
- أنها تربط تقليص الإنفاق بعدد من الأبواب التي ينظر إليها الجمهور بامتعاض وتململ، عن حق فيما خص بعضها، وعن جهل فيما خص بعضها الآخر، وأهمها الكهرباء والأجور والتعويضات والصناديق.

٢- يجب التمييز أولا بين الورقة المقدمة من الحكومة اللبنانية ونتائج مؤتمر باريس، علما أن المادتين تبقيان نظريتين وتطبيقهما مشروطا بعوامل وبتطورات وبإجراءات داخلية وخارجية عدة.

لا سيما وأن ما ظهر من نتائج المؤتمر، على ضبابيته، يختلف إلى حد بعيد عما طلبته الورقة الرسمية وعن الفرضيات التي بني عليها النموذج المالي المرفق بها والذي نشر في الصحافة.

فالحكومة ذهبت على أمل الحصول على ٩ مليارات دولار من الهبات لدعم المالية العامة ولخدمة الدين، وعادت بمليار دولار تقريبا لهذا الغرض، وبحوالي ٦،٥ مليار دولار مخصصة لتنفيذ مشاريع عامة ولدعم القطاع الخاص، علما أن حصة الهبات من المجموع لم تتعد ٠،٧ مليار دولار.

أضف أن نائب مدير صندوق النقد قد تكلم عن برنامج "للمساعدات الطارئة لأوضاع ما بعد الحروب" قد يتطور إلى برنامج شامل مع ما سوف يترتب عليه من إعادة نظر في الشروط المالية.

٣- تقوم مقاربة الورقة الرسمية على مرتكزين أساسيين:

- معالجة الدين بزيادة الفائض الأولي داخليا (بحيث تزيده تدريجيا حتى تبلغ الزيادة بنهاية السنوات الخمس قرابة ١٠% من الناتج)،
- والحصول على مساعدات خارجية (والمفضل أن تكون غالبيتها العظمى بشكل هبات) تخصص حصريا لخدمة الدين العام.

تضاف إليهما عمليات خصخصة الاتصالات وبيع مساهمات الدولة في بعض الشركات التجارية (طيران الشرق الأوسط والكازينو).

وتكملهما مجموعة واسعة ومتنوعة من الإجراءات الإدارية والفنية الثانوية، تقع في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وقد أتت في غالبيتها من دراسات سابقة اقتطعت منها بعض الأفكار

الجزئية دون أن يكون لها أثر محسوس على النموذج المالي الأساسي، أو أدرجت في الأدبيات الرسمية منذ سنوات عديدة دون أن تجد طريقها إلى التطبيق (وخير مثال مسألة الأملاك العامة المحتلة ومكننة الضمان وتبسيط المعاملات الإدارية وتوسيع استخدام الوسائل الإلكترونية في التعامل مع الإدارات)، وهي تتفاوت كثيرا لناحية أهميتها، وجلها يفترض بالدولة أن تنفذها، أو أن تكون قد نفذتها منذ زمن، دون حاجة لمؤتمرات دولية استثنائية مثل مؤتمر باريس ٣.

٤- يجدر التوقف عند مدلولات مزاوجة هذين المرتكزين، الفائض الأولي والمساعدات الخارجية. إذا كان من البديهي أن التقدم على مستوى كل من المرتكزين يدعم الغاية ذاتها، خدمة الدين، فإن الترابط بينهما لا يتوقف عند مجرد إضافة مفعول كل منهما لمفعول الآخر. ذلك أن رفع الفائض الأولي يعني بشكل آلي تقليصا للقدرة الشرائية للمواطنين. فالرصيد الأولي هو الفارق بين ما تجبيه الدولة (من دخل المواطنين) وما تنفقه غير خدمة الدين (فيضاف إلى دخل المواطنين)، وهو إن كان فائضا يعني أن الدولة أخذت من دخ المواطنين أكثر مما أضافت إليه، والرصيد الأولي يترجم حكما على صعيد الدين، فإن كان عجزا أوليا (أي زيادة في الدخل) وجب تمويله بمزيد من الاستدانة تضاف إلى خدمة الدين السابق، وإذا كان فائضا (أي تقليصا في دخل المواطنين) أمكن تحويل هذا التقليص في الدخل لتغطية جزء من خدمة الدين السابق.

ولما كان المرتجى خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي، وليس خفض الحجم الاسمي لرصيد الدين لاستحالة ذلك، فإن أي تأثير سلبي على النمو يولده رفع الفائض الأولي يقاص وقع أي كسب ينجم عن هذا الفائض على صعيد وتيرة تراكم الدين، وقد يطيح به كليا. فكيف السبيل إلى تلافي هذا الانكماش الاقتصادي؟

إن ضخ الأموال من الخارج لتمويل الدولة يؤمل منه أن يحرر مبالغ مقابلة من الأموال المتوافرة داخليا (لدى المصارف) ويقاص الحاجة إليها في معرض شراء سندات الدين العام. ينجم عن ذلك أمران متكاملان: تنخفض معدلات الفائدة (قياسا على الفوائد العالمية) وترتفع كمية الأموال المتوافرة للتوظيف في الاقتصاد. وعلى هذا الأساس يؤمل أن تتولد مفاعيل اقتصادية إيجابية تلغي المفاعيل السلبية لتقليص دخل الأسر.

٥- ومن هنا يستدعي هذا التزاوج بين الركيزتين، المحلية والخارجية، بضعة ملاحظات:

ليس المفعول الإيجابي للتمويل الخارجي مؤكدا، فهو يتوقف على عدة عوامل أبرزها:

- التطورات المالية والسياسية الخارجية (إن ارتفاع معدلات الفوائد العالمية، أو تراجع حجم الرساميل المتوافرة في الدول الخليجية النفطية، أو تأزم الأوضاع السياسية والأمنية، تشكل كلها مخاطر جدية قد تطيح بالآمال المعقودة على نجاح العملية المرسومة)
- السياسات النقدية المحلية المواكبة (حيث أن حرص المصرف المركزي على زيادة حجم موجوداته من العملات الأجنبية قد يترجم زيادة في معدلات الفوائد وامتصاصا للسيولة المتوافرة، مما يعطل المفاعيل الإيجابية المرتجاة على الصعيد الاقتصادي ويعود فيزيد حجم الدين العام من خلال تكبيد مصرف لبنان للخسائر)
- القدرة الاستيعابية للإقراض إلى الاقتصاد المحلي (ليس من المؤكد أن مؤسسات القطاع الخاص والأسر قادرة على استيعاب زيادات كبيرة في التمويل بالنظر إلى أوضاعها المالية والإنتاجية الفعلية، ويرجح النجاح المحدود جدا لصيغ التمويل المدعوم التي اتبعت خلال السنوات الخمس الماضية أن تكون هذه القدرة الاستيعابية محدودة جدا)

٦- تقول الورقة إن عدم الحصول على مساعدة خارجية ضخمة (بشكل هبات على وجه الخصوص) يجعل حظوظ تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج ضئيلة على الرغم من الجهد الداخلي ويرجح بالتالي أن تكون هذه الجهود دون جدوى إذ يعود الدين العام إلى التصاعد مجددا، لا سيما وأن خصخصة قطاع الاتصالات يكون قد أفقد الخزينة جزءا لا يستهان به من مواردها. لكن الورقة لا تفصح عن أية مقاربة بديلة في حال لم تأت نتائج مؤتمر باريس ٣ مطابقة للآمال المعقودة عليها.

٧- ومن هذه الزاوية أتت وعود المؤتمرين في باريس لتركز على تخصيص الأموال الموعودة لا لخدمة الدين، على أمل أن يؤدي تلطيف عبء الدين إلى تحسين النمو، بل للاستثمار المنتج وللتقديمات الاجتماعية مباشرةً. وتبدو هذه المقاربة، إذا ترجمت واقعا، متقدمة على الطرح الرسمي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ومتراجعة عن طموحاتها المالية.

يبقى طبعا أن تتقبل الحكومة اللبنانية هذا الطرح وأن تهيأ ذاتها على المستويات البرنامجية والسياسية والإدارية لاستيعاب مفاعيله. ويبقى أن تعيد النظر بالنموذج المالي الذي وضعته وبالإجراءات المالية التي لحظتها وبتلك التي لم تلحظها أيضا. ويبقى أن تحدد المنحى الذي تنوي سلوكه مع صندوق النقد.

٨- عودة إلى الإجراءات المالية الداخلية. وهي في شق الإيرادات تشمل أساسا الضرائب والتعريفات العامة.

وتفترض الورقة أن ترتفع نسبة الإيرادات العامة بنسبة ٢،٨% من الناتج خلال السنوات الخمس القادمة [أي بما يوازي ٠،٧ مليار دولار قياسا على الناتج الحالي] تضاف إليها قيمة عوائد الاتصالات بعد تخصيصها فتكون الزيادة الإجمالية بحدود ٥% من الناتج [أي بما يوازي ١،٣ مليار دولار قياسا على الناتج الحالي].

فيما خص الضرائب الواردة في الورقة الرسمية، يجدر تقسيمها إلى قسمين:

- قسم منها محدد المعالم، يشمل زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٥% ونسبة الضريبة على الفوائد المصرفية إلى ٧%. وهذه الزيادات مؤجلة فلا يبدأ تطبيقها إلا في سنة ٢٠٠٨، ووقعها تدريجي.
- وقسم غير محدد المعالم والمواعيد (ضريبة الدخل، ضريبة الأملاك، ...) إلا بشكل عموميات مبهمة. والنقاش بشأنها، على ضرورته، لن يفضي إلى نتائج ملموسة لغياب الطرح لدى السلطة.
- أما الزيادات على الرسوم على المحروقات فهي تقع بين المنزلتين، لأن النية أكيدة بتطبيقها للعودة بها إلى المستويات التي كانت عليها قبل ارتفاع أسعار النفط، لكن مبالغ الزيادات وتواريخ تطبيقها لم تحدد لكون تقلبات أسعار النفط خارجة عن الإرادة.

٩- فيما خص تعريفات الخدمات العامة، يسود الغموض:

- تلحظ الورقة الرسمية خفض دعم الخزينة لكهرباء لبنان بشكل تدريجي يؤدي إلى زوالها في السنة الخامسة. إن حصول هذا الأمر يتطلب ثلاثة إجراءات: القيام باستثمارات كبيرة في الإنتاج وعلى الشبكات (وهي لا تظهر بوضوح في الورقة)، وخفض نسبة سرقة التيار بشكل

جذري، وزيادة تعريفة الطاقة (التي وضعت أصلا على أساس ٢٥ دولارا لسعر برميل النفط ). ولا يغير في الأمر شيئا إذا خصصت الكهرباء كليا أو جزئيا أو لم تخصص لأن هذه المعطيات هي معطيات اقتصادية ثابتة وغير متوقفة على أشكال الملكية والإدارة). لكن شيئا لم يلحظ حول تغيير التعريفة.

- ويسود الغموض أيضا حول نسب الاشتراكات في المؤسسات الضامنة لنهاية الخدمة وللتغطية الصحية وغيرها.

١٠- وأما لناحية الوفور في الإنفاق، فيفترض أن تخفض نسبة الإنفاق العام الأولي (أي خارج خدمة الدين) بنسبة ٧،٣% من الناتج خلال السنوات الخمس القادمة [أي بما يوازي ١،٩ مليار دولار قياسا على الناتج الحالي]. واللافت أن حجم الوفور يزيد عن حجم زيادات الإيرادات.

تأتي الوفور أساسا من الأبواب التالية:

- دعم الكهرباء لتغطية خسائر كهرباء لبنان (٢،٨% من الناتج) وقد سبقت الإشارة إليها
- الأجور وتوابعها (١،٣% من الناتج)، وذلك من خلال ترك الموظفين يذهبون إلى التقاعد دون استبدالهم إلا بشكل جزئي
- التحويلات (٣،١% من الناتج) وهي تشمل صندوق المهجرين ومجلس الجنوب والضمان الاجتماعي ودعم عدد من المنتجات الزراعية (تبغ، شمندر، قمح)

تضاف إلى هذه الأبواب الرئيسة بعض الوفور الموضعية التي تطاول تعويضات النواب وبدلات السفر والتنقل وغيرها وهي ذات وقع رمزي.

إن اللافت في البنود المذكورة أعلاه أن قسما كبيرا منها يتناول مؤسسات وإدارات طالما شكا منها اللبنانيون إما لأن الاستفادة منها تشوبها سمات فئوية وإما لأن نوعية الخدمات التي توفرها سيئة وإما لأنها تضم أعدادا من المتعاقدين القليلي الكفاءة...

لا يخفى أن التوجه العام المعتمد حيال الإدارة ينذر بمخاطر كبيرة. فتجميد كتلة الأجور وعدم استبدال الموظفين المحالين على التقاعد يعني في واقع الأمر تفريغا للإدارة من قدراتها في حين أنها تشكو اليوم من شواغر عديدة لا تعوض عنها الفوائض من المتعاقدين والمياومين الذين تعاقد معهم السياسيون خلافا للأنظمة والقوانين. وإضعاف الإدارة يعني إضعاف الوظائف السيادية والرقابية للدولة وإضعاف القدرة على القيام بالإصلاحات المنشودة وإضعاف مستوى تأدية الخدمات الاجتماعية والإدارية المختلفة. ولا يجوز التغاضي في هذا المجال عن امتناع الدولة عن تسديد فروقات تصحيح الأجور المقرة قانونا منذ ١٩٩٨ بحجة شكلية واهية هي توافر التمويل وكأنما أموال باريس ٣ لا تمثل تمويلا. ولا يمكن القبول بتفشي الأشكال المختلفة المعتمدة والمقترحة للالتفاف على الإدارة العامة سواء من خلال تفريخ إدارات موازية بحجة حداثتها سرعان ما تصبح شبيهة بالإدارات الأصلية فيتم استنساخ ردائف جديدة، أو من خلال التوسع في أشكال التعاقد المختلفة إما المباشر وإما مرورا بمؤسسات دولية مختلفة توفر غطاء واهيا لهذه العمليات الالتفافية.

١١- إن هذه الناحية بالغة الأهمية لأنها تلقي المسؤولية بصورة مزدوجة: فهي تلقيها من جهة أولى على كل من ترك هذه المؤسسات والإدارات تترهل لتأمين مكاسب سياسية وفئوية وشخصية أحيانا، وتلقيها من جهة ثانية على من أتى، متحججا بهذه الأوضاع المتردية، ليقلص الأدوار الأساسية والحيوية غالبا التي أنشأت من أجلها هذه الإدارات والمؤسسات.

ولا يخفى أن هذا التلاقي للأدوار السلبية يضع النقابات والاتحاد العمالي العام أمام تحديات صعبة. فالدفاع الجامد عن الحقوق المكتسبة والأوضاع القائمة يشتمل على دفاع عن حالات ينظر إليها المواطنون بشكل سلبي: سواء في الضمان الاجتماعي (حيث نوعية الخدمات سيئة والكلفة التشغيلية مرتفعة والشفافية مفقودة) أو في التعليم والوظيفة العامة (حيث المتعاقدون يفوقون أعداد الموظفين دون أن يستوفوا في غالبيتهم الشروط المهنية ولا أن يلبوا حاجات محققة) أو في صناديق الدعم (التي لا يخلو أي منها من المحسوبيات)...

١٢- على أساس ما تقدم، لن تكون مواجهة الورقة الرسمية سهلة على الاتحاد العمالي العام:

- فالفئات المتضررة من إجراءاتها تضررا مباشرا قليلة:
  - فالخصخصة تتناول الاتصالات حيث غالبية العاملين دخلوا على أساس العمل في مؤسسات خاصة، بينما الكهرباء فتخصيصها أمر مؤجل بينما غالبية العاملين باتوا متقدمين في السن، وبينما طيران الشرق الأوسط والكازينو شركات خاصة أصلا
  - والضرائب المحددة المعالم مؤجلة التطبيق
  - والمؤسسات المستهدفة بعصر النفقات سيئة السمعة في الغالب.
- والوعود بالمساعدات الخارجية سخية وتصور على أنها مرتبطة بالإجراءات المحلية الواردة في الورقة
- والقدرة التمثيلية للاتحاد محدودة ومحكومة بالشرخ السياسي القائم في البلد
- والاتحاد مشارك في إدارة بعض المؤسسات المستهدفة بوقف "الهدر" ومقرب من أطراف سياسية تستفيد من مؤسسات أخرى أو تغطيها

١٣- لذا لا بد من نظرة معمقة وجريئة إلى الموضوع بمجمله ولا بد أيضا من تخطي المواقف الدفاعية لما تنطوي على التباسات ولما تتصف به من محدودية.

إن الاتحاد مدعو للتعامل مع الموضوع على خطين:

- خط دفاعي لا يقتصر على الحقوق القطاعية بل يتعداها إلى القدرة الشرائية للمواطنين عموما وإلى أوضاع المؤسسات الخاصة وإلى مسائل النمو والبطالة والهجرة
- خط اقتراحي يتلقف بصورة إيجابية المسائل الأساسية التي تطرحها الورقة الرسمية ويعيد تصويب وجهة التعامل معها ومنها:
  - مسألة النمو ووضعية المؤسسات الخاصة مع ما يستدعي ذلك من انفتاح على أرباب العمل،
  - مسألة وجهة استخدام المساعدات الخارجية (لا سيما بعد ما ظهر من نتائج المؤتمر وبانتظار تبلور الدور المحتمل لصندوق النقد)،
  - مسألة أدوار المؤسسات العامة والدولة ليس بوصفها موزعة للمداخيل بل بوصفها موفرة لخدمات أساسية بالنوعية والكفاءة المطلوبتين.